

اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات

في اليوم العالمي لتعميم الانتفاع بالمعلومات إختارت بلادي تسليط الضوء على حرية تداول المعلومات في مصر والحق في النفاذ للمعلومة.

تعريف

الإنّتفاع بالمعلومات: التعميم الشامل للمعلومات يعني أن لكل شخص الحق في طلب المعلومات وتلقيها ونقلها. وهذا الحق هو جزء لا يتجزأ من الحق في حرية التعبير. ولذا تضطلع وسائل الإعلام بدور مهم في تنوير الجمهور بالقضايا ذات الاهتمام، لكنها تعتمد على قدرة الفرد على البحث عن المعلومات وتلقيها كذلك. وبالتالي، فإن التعميم الشامل للمعلومات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في حرية الصحافة¹.

الحق في النفاذ للمعلومة: تمكين كل شخص من الإطلاع على نشاط الهيكل العمومية للدولة مثل الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية. إذ يخص أساساً حصول المواطنين على المعلومات الموجودة لدى الهيكل العمومية والتي تتمتع بتمويل الدولة.

الأساس القانوني لحرية تداول المعلومات

حرية تداول المعلومات والحق في الوصول إليها يمثل أحد الحقوق الأساسية التي دعا إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فصله 19

"لكلّ شخص حقّ التمتع بحريّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

كرس هذا الحق الدستور المصري في فصله 68

"المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً..."

واقع تداول للمعلومات في مصر

رغم تقنينها في الدستور المصري لم يحظى هذا الحق بأي إطار تشريعي منظم رغم عديد المحاولات التشريعية. كذلك تحجب السلطات المصرية العديد من المواقع الإلكترونية بسبب خروجها عن السردية السياسية للنظام، كما تحاكم الصحفيين/ات العاملين/ات في المنصات الإعلامية المستقلة كما حصل مؤخراً مع فريق موقع "مدى مصر"²

1 اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات، الأمم المتحدة

2 محاكمة صحفيات من "مدى مصر"، هيومن رايتس ووتش

يضع المشرع المصري أيضا قيود على الجمعيات في القانون عدد رقم (149) لسنة 2019 في علاقة بإجراء استطلاعات الرأي أو نشر أو إتاحة نتائجها أو إجراء البحوث الميدانية أو عرض نتائجها مما يساهم في حصر إصدار المعلومات أو إجراء البحوث الميدانية على هياكل الدولة التي بدورها تعيش للخط السياسي للسلطة.

أهمية الحق في النفاذ للمعلومات

يساعد الحق في النفاذ للمعلومة الأفراد على إتخاذ قراراتهم بناءا على معطيات صحيحة تنشرها الدولة أو تمكن الأفراد منها عبر مطالب يحدد شكلها القانون. إن الحق في النفاذ للمعلومة من شأنها دعم مكافحة الفساد وسوء التصرف في المال العام كما يمكن من كشف التجاوزات والانتهاكات وحماية حقوق الإنسان، ومن خلال تعميم المعلومات يمكن تأسيس ديمقراطية حقيقية عبر التشاركية في الحكم.

توصيات بلادي:

- التنظيم القانوني لحق النفاذ للمعلومة عبر وضع إطار تشريعي يضمن تطبيق القاعدة الدستورية
- إشراك المواطن في العملية السياسية والإدارية وتمكينه من معطيات صحيحة تهم تسيير دواليب الدولة
- ضمان حرية الصحافة وإستقلالياتها من أجل تفاعل مواطني مع إدارة الدولة
- التوقف الفوري عن حجب المواقع وتعديل القوانين التي من شأنها أن تعرض ناشري المعلومات لعقوبات سجنية

